# الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة

## في النظام الدستوري الجزائري

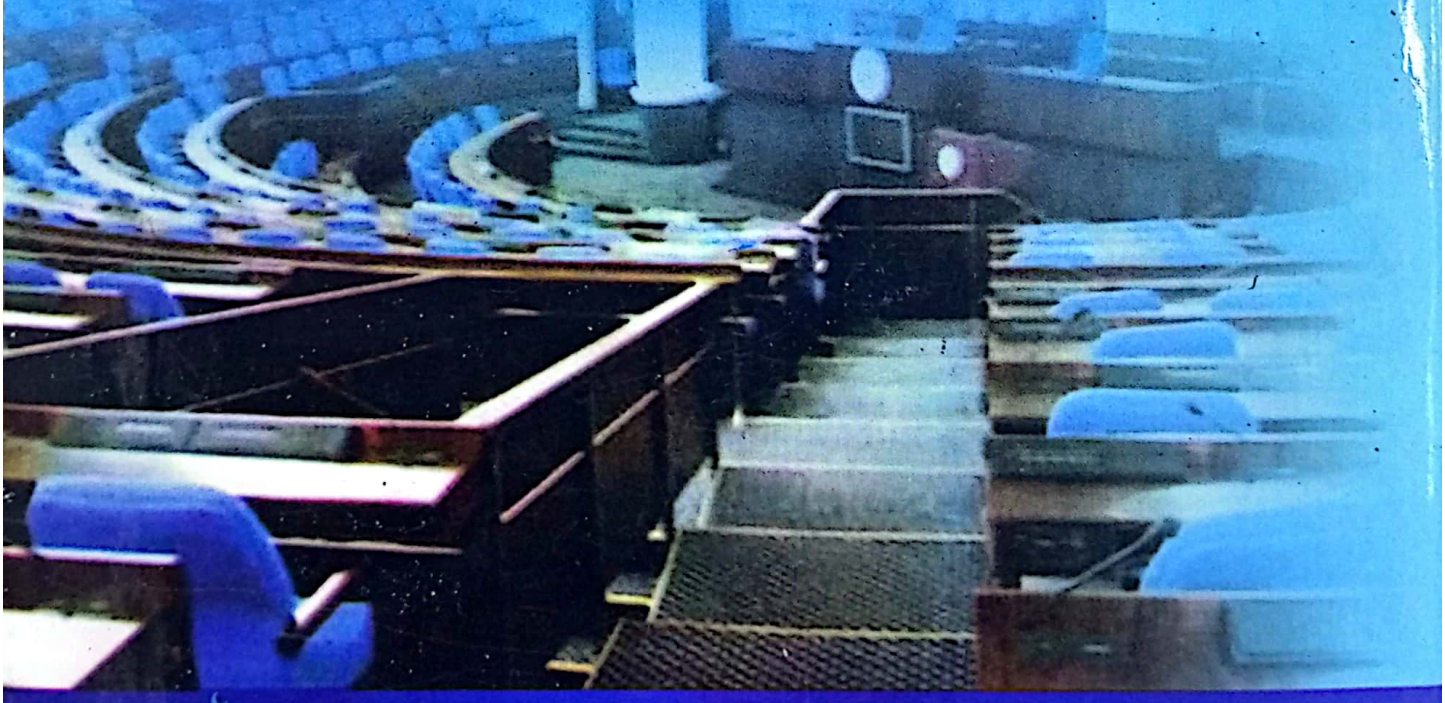

الدكتور عباس عمار

دار الخلدونية

Scanné avec CamScanner

جميع الحقوق محفوظة

**دار الخلدونية للنشر والتوزيع**

05، شارع محمد مسعودي القبة القديمة ـ الجزائر.

ها/فا : 021.68.86.48 ها :021.68.86.49

**الإيداع القانون :** 2006/1966

**ردمك :** 9961/52/113/7

Scanné avec CamScanner

# الفهرس


| الموضوعات | الصفحة |
|---|---|
| إهداء | 3 |
| مقدمة | 5 |
| **الباب الأول**<br>**وسائل الرقابة التي لا ترتب المسئولية السياسية للحكومة** | 19 |
| **الفصل الأول**<br>**الأسئلة البرلمانية** | 23 |
| **المبحث الأول: مفهوم الأسئلة وأهدافها** | 25 |
| المطلب الأول: مفهوم الأسئلة | 25 |
| الفرع الأول: نشأة الأسئلة | 25 |
| الفرع الثاني: تعريف السؤال | 27 |
| المطلب الثاني: أنواع الأسئلة | 29 |
| الفرع الأول: الأسئلة المكتوبة | 29 |
| الفرع الثاني: الأسئلة الشفوية | 31 |
| المطلب الثالث: أهمية الأسئلة وأهدافها | 32 |
| **المبحث الثاني: شروط الأسئلة وإجراءات ممارستها** | 37 |
| المطلب الأول: شروط السؤال وأطرافه | 39 |
| الفرع الأول: الشروط الواجب توافرها في السؤال | 39 |
| الفرع الثاني: أطراف السؤال | 42 |




Scanné avec CamScanner

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: الإجراءات المتعلقة بتقديم الأسئلة | 47 |
| الفرع الأول: إيداع السؤال وتسجيله | 48 |
| الفرع الثاني: إدراج السؤال في جدول الأعمال | 51 |
| **المبحث الثالث: الإجابة على الأسئلة** | 58 |
| المطلب الأول: الإجابة على الأسئلة المكتوبة والجزاء المترتب عليها | 58 |
| الفرع الأول: الإجراءات المتبعة لطرح الأسئلة الشفوية والإجابة عنها | 58 |
| الفرع الثاني: الإجابة على الأسئلة المكتوبة | 61 |
| الفرع الثالث: الجزاء المترتب على عدم الإجابة على الأسئلة | 62 |
| المطلب الثاني: الأسئلة الإضافية وحق التعقيب والمناقشة..... | 67 |
| الفرع الأول: الأسئلة الإضافية وحق التعقيب | 67 |
| الفرع الثاني: استتباع الأسئلة بالمناقشة | 70 |
| الفرع الثالث: نشر الأسئلة والأجوبة عليها | 73 |
| المطلب الثالث: تقييم الأسئلة | 75 |
| الفرع الأول: الأسئلة البرلمانية وسيلة للرقابة البرلمانية | 75 |
| الفرع الثاني: تقييم الأسئلة من خلال الممارسة البرلمانية في الجزائر | 77 |
| **الفصل الثاني**<br>**لجان التحقيق** | 91 |
| **المبحث الأول: مفهوم التحقيق البرلماني ودواعيه** | 92 |
| المطلب الأول: تعريف التحقيق البرلماني وأهدافه | 92 |
| الفرع الأول: تعريف التحقيق البرلماني | 92 |
| الفرع الثاني: أهداف التحقيق البرلماني | 95 |
| المطلب الثاني: أسباب التحقيق البرلماني وموانعه | 98 |




Scanné avec CamScanner

| | |
|---|---|
| الفرع الأول: أسباب لجوء أعضاء البرلمان لإنشاء لجان التحقيق | 101 |
| الفرع الثاني: موانع إنشاء لجان التحقيق | 105 |
| المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة لإنشاء لجان التحقيق | 108 |
| الفرع الأول: أنشاء لجان التحقيق بناء على اقتراح لائحة | 108 |
| الفرع الثاني: كيفية تعيين أعضاء لجنة التحقيق | 109 |
| الفرع الثالث: التركيبة العددية لأعضاء لجان التحقيق والعضوية فيها | 110 |
| **المبحث الثاني: نطاق التحقيق البرلماني** | 118 |
| المطلب الأول: مجال التحقيق البرلماني ونطاقه | 118 |
| الفرع الأول: مجال التحقيق البرلماني | 119 |
| الفرع الثاني: النطاق الزماني والمكاني للتحقيق البرلماني | 121 |
| المطلب الثاني: سلطات لجان التحقيق | 123 |
| الفرع الأول: السلطات المرتبطة بالوثائق والمستندات | 124 |
| الفرع الثاني: السلطات الممارسة على الأشخاص والأمكنة | 126 |
| المطلب الثالث: مدى سرية التحقيق البرلماني | 129 |
| **المبحث الثالث: النتائج المترتبة على تقارير التحقيق البرلماني** | 132 |
| المطلب الأول: تقارير لجان التحقيق | 132 |
| الفرع الأول: التقرير كخلاصة لعمل لجنة التحقيق | 132 |
| الفرع الثاني: محتوى تقرير لجنة التحقيق | 134 |
| الفرع الثالث: مناقشة التقرير ونشره | 137 |
| المطلب الثاني: آثار التحقيق البرلماني | 139 |
| الفرع الأول: النتائج المترتبة على التحقيق البرلماني | 139 |
| الفرع الثاني: تقييم لجان التحقيق في النظام السياسي الجزائري | 142 |




Scanné avec CamScanner

| | |
|---|---|
| **الفصـــل الثالث**<br>**الاستجـــواب** | 153 |
| **المبحث الأول: شروط ممارسة الاستجواب وأهدافه** | 154 |
| المطلب الأول: مفهوم الاستجواب وأهدافه | 154 |
| الفرع الأول: تعريف الاستجواب | 154 |
| الفرع الثاني: أهداف الاستجواب | 155 |
| المطلب الثاني: الشروط الواجب توافرها في الاستجواب | 159 |
| الفرع الأول: الشروط الشكلية لتقديم الاستجواب | 159 |
| الفرع الثاني: الشروط الموضوعية للاستجواب | 160 |
| **المبحث الثاني: استجواب الحكومة في النظام السياسي الجزائري** | 164 |
| المطلب الأول: ارتباط موضوع الاستجواب بقضايا الساعة | 166 |
| المطلب الثاني: أطراف الاستجواب | 169 |
| الفرع الأول: المبادرة بالاستجواب | 169 |
| الفرع الثاني: الجهة التي يوجه إليها الاستجواب | 172 |
| **المبحث الثالث: الإجراءات المتعلقة بتقديم الاستجواب ومناقشته** | 173 |
| المطلب الأول: إيداع الاستجواب وتحديد جلسة النظر فيه | 173 |
| الفرع الأول: إيداع الاستجواب وتبليغ | 173 |
| الفرع الثاني: تحديد جلسة النظر في الاستجواب | 176 |
| المطلب الثاني: عرض الاستجواب والرد عليه | 177 |
| الفرع الأول: عرض الاستجواب | 178 |
| الفرع الثاني: الرد على الاستجواب | 179 |
| المطلب الثالث: النتائج المترتبة على الاستجواب | 183 |




Scanné avec CamScanner

| | |
|---|---|
| الفرع الأول: النتائج المترتبة على الاستجواب | 183 |
| الفرع الثاني: تقييم الاستجواب من خلال الممارسة البرلمانية في الجزائر | 187 |
| **الباب الثاني**<br>**وسائل الرقابة التي ترتب المسئولية السياسية للحكومة** | 195 |
| **الفصل الأول**<br>**المسئولية السياسية للحكومة** | 199 |
| **المبحث الأول: ظهور المسئولية السياسية وتطورها** | 200 |
| المطلب الأول: نشأة المسئولية السياسية | 200 |
| المطلب الثاني: تطور المسئولية السياسية | 201 |
| **المبحث الثاني: أساس ونتائج المسئولية السياسية** | 203 |
| المطلب الأول: أساس المسئولية السياسية | 203 |
| المطلب الثاني: نتائج المسئولية السياسية | 204 |
| **المبحث الثاني: تطور المسئولية السياسية للحكومة في النظام السياسي الجزائري** | 207 |
| المطلب الأول: مكانة المسئولية السياسية للحكومة في ظل دستوري 1963،1976 | 720 |
| المطلب الثاني: تبني مبدأ المسئولية السياسية للحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني. | 211 |
| المطلب الثالث: المسئولية الجنائية لكل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. | 212 |




Scanné avec CamScanner

| | |
|---|---|
| **الفصـــل الثاني**<br>**مناقشة برنـامج الحكـــومة والمصادقة عليه** | 219 |
| **المبحث الأول: تعين رئيس الحكومة** | 220 |
| المطلب الأول: تعيين الحكومة في ظل أحادية السلطة التنفيذية | 220 |
| المطلب الثاني: تعيين رئيس الحكومة في ظل ازدواجية السلطة التنفيذية | 224 |
| الفرع الأول: حرية رئيس الجمهورية في اختيار رئيس الحكومة | 226 |
| الفرع الثاني: رؤساء الحكومات بين الإقالة والاستقالة | 230 |
| **المبحث الثاني: مضمون برنامج الحكومة وعلاقته ببرنامج رئيس الجمهورية** | 234 |
| المطلب الأول:مضمون برنامج الحكومة | 234 |
| المطلب الثاني: علاقته برنامج رئيس الجمهورية | 236 |
| **المبحث الثالث: عرض برنامج الحكومة على المجلس الشعبي الوطني لمناقشته والمصادقة عليه.** | 241 |
| المطلب الأول: عرض البرنامج ومناقشته | 241 |
| المطلب الثاني: تكييف البرنامج على ضوء مناقشات النواب وعرضه للتصويت | 245 |
| الفرع الأول: تكييفه على ضوء مناقشات النواب | 245 |
| الفرع الثاني: عرض البرنامج للتصويت | 249 |
| المطلب الثالث: عرض برنامج الحكومة على مجلس الأمة | 256 |
| **الفصـــل الثـــالـــث**<br>**وسائل الرقابة التي يمكن أن تستخدم عقب بيان السياسة العامة** | 261 |




Scanné avec CamScanner

| | |
|---|---|
| **المبحث الأول : اللائحة** | 263 |
| المطلب الأول: الشروط الواجب توافرها في اقتراحات اللوائح | 264 |
| المطلب الثاني: الهدف من اقتراح اللوائح | 267 |
| **المبحث الثاني: ملتمس الرقابة** | 269 |
| المطلب الأول: مفهوم ملتمس الرقابة | 269 |
| المطلب الثاني: شروط وإجراءات ملتمس الرقابة | 271 |
| المطلب الثالث: نتائج ملتمس الرقابة | 278 |
| **المبحث الثالث: التصويت بالثقة** | 283 |
| المطلب الأول: مناسبة طرح الثقة | 284 |
| المطلب الثاني: مدى ارتباط طلب التصويت بالثقة ببيان السياسة العامة | 286 |
| المطلب الثالث: أسباب اللجوء إلى التصويت بالثقة والنتائج المترتبة عنه | 289 |
| خاتمة | 297 |
| المراجع | 305 |
| الفهرس | 329 |




Scanné avec CamScanner

# هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب الرقابة الممارسة من طرف البرلمان على عمل الحكومة في النظام الدستوري الجزائري، هذه الرقابة المنبثقة عن علاقة التعاون والتأثير المتبادل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية التي تبناها دستور الجزائر لسنة 1996، وفي هذا الإطار فقد خوّل هذا الأخير لغرفتي البرلمان حق ممارسة الرقابة على عمل الحكومة بوسائل دستورية عديدة ومتنوعة يختلف استعمالها من غرفة لأخرى، حيث نجد من الوسائل ما يستعمل من طرف غرفتي البرلمان على حد سواء ويتعلق الأمر على الخصوص بالأسئلة ولجان التحقيق والاستجواب ومنها ما يقتصر استعماله على المجلس الشعبي الوطني وحده من خلال المصادقة على برنامج الحكومة وتحريك ملتمس الرقابة والتصويت بالثقة، وعبر دراسة هذه الوسائل في إطار النصوص الدستورية وما أفرزته الممارسة البرلمانية، يقف المؤلف على واقع الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في النظام الدستوري الجزائري وسبل تفعيلها.

# المؤلف في سُطور

الدكتور عباس عمار من مواليد 27 أفريل 1965 بسيدي بلعباس، زاول دراسته الجامعية بكلية الحقوق بجامعة السانيا وهران أين تحصل بها على شهادات الليسانس سنة 1989، والماجستير سنة 1995 ببحث تحت عنوان "العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في دستور الجزائر لسنة 1989"، ودكتوراه دولة سنة 2005، حيث قدم رسالة بعنوان "تطور الرقابة البرلمانية في النظام السياسي الجزائري"، مفتش رئيسي سابق لأملاك الدولة والحفظ العقاري، مدير دراسات ورئيس المجلس العلمي لمعهد العلوم القانونية والإدارية بالمركز الجامعي مصطفى اسطمبولي بمعسكر، أستاذ محاضر في مادة القانون الدستوري والنظم السياسية بنفس المعهد، عضو مخبر البحث حول الجماعات المحلية والتنمية المحلية، شارك في عدة ملتقيات وطنية ودولية.

دار الخلدونية
05 شارع مسعودي محمد - القبة القديمة - الجزائر
ه/ف : 021.68.86.48 ه : 021.68.86.49
email : khaldou99_ed@yahoo.fr

الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في النظام الدستوري الجزائري

Scanné avec CamScanner